مكافحة الإرهاب في منطقة الخليج (العدد الثاني)

written by مركز الخليج للأبحاث | 1 فبراير، 2006

تاريخ النشر: فبراير، 1 2006

الناشر: مركز الخليج للأبحاث

نوع الإصدار: نشرة الأمن والإرهاب

النوع: نسخة الكترونية , نسخة ورقية

حجم الملف: 4,064.99 كلوبايت

العدد الثاني
أبريل ٢٠٠٦

نشرة الأمـن والإرهـاب

مكافحة الإرهاب في منطقة الخليج

مركز الخليج للأبحاث المعرفة للجميع

في هذا العدد:

تحت المجهر 2

حمود لتشريعات مكافحة الإرهاب في القانون الدولي
الأستاذ الدكتور ستيفان تريشسيل

قوانين ومعاهدات مكافحة الإرهاب في دول مجلس التعاون
الأستاذ الدكتور كليف ووكر

قوانين مكافحة الإرهاب الإقليمية وحرية التعبير: تحديات وحمود
د. محمد عبد الله الركن

أمن الملاحة البحرية في الخليج: التعامل مع التهديد الإرهابي
جيمس راسل

تعريف الإرهاب: تحليل قوانين مكافحة الإرهاب
فريدة المعمي

إصدارات مركز الخليج للأبحاث

أحدث الإصدارات المتعلقة بالأمن والإرهاب

اللقاءات القادمة

الخليج كمنطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل

إعادة بناء القطاع الأمني في العراق وأفغانستان وفلسطين

دعم من الاتحاد الأوروبي ومنطقة الخليج

الخليج كمنطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل من منظور سياسة الاتحاد الأوروبي لحظر انتشار هذه الأسلحة
ستيفان كليمنت

مذكرة حول موقف دولة الكويت من إعلان منطقة الخليج خالية من أسلحة الدمار الشامل

مركز الخليج للأبحاث في الإعلام

يأتي هذا الإصدار الثاني من "نشرة الأمن والإرهاب" المتخصصة التي تصدر عن قسم الأمن ودراسات الإرهاب التابع لمركز الخليج للأبحاث في وقت يعد ذا أهمية فائقة لجميع المهتمين في الموضوع. فجهود مكافحة الإرهاب أصبحت اليوم احد المعالم البارزة في مجال النشاطات الدولية . وخلال الأشهر الماضية ظهر اهتمام خاص بهذا الأمر ضمن دول منطقة الخليج . لذا تأتي هذه الدورية اليوم لتقدم مساهمة متواضعة من أجل فهم أكثر لواقع التطورات في إطار التعامل القانوني مع هذه الظاهرة.

فمن الملاحظ أن خطوات عديدة تم تبنيها من قبل حكومات المنطقة تقع ضمن الإجراءات الهادفة لمكافحة الإرهاب و تعد التشريعات القانونية المحلية التي تم تشريعها والاتفاقات الإقليمية والدولية التي دخلت الدول الخليجية طرفا بها أحد أهم الإجراءات الظاهرة اليوم كمؤشر إلى الإهتمام الخاص الذي توليه الحكومات كمساهمة في الجهود الدولية . لذا تهدف هذه النشرة إلى إلقاء الضوء على قوانين واتفاقات مكافحة الإرهاب ذات البعدين المحلي والإقليمي. وفي الحقيقة فإن الجهود والخطوات الدولية والإقليمية لسن وتفعيل اطار قانوني واسع وفعال من اجل المساهمة في مهمة الحرب ضد الإرهاب على المستويين الدولي والإقليمي أصبحت ماثلة للعيان يدل عليها العدد الكبير من التشريعات والقوانين والاتفاقات التي تم تبنيها والتي ركزت بشكل حصري ومتخصص او في بعض الحالات بشكل جزئي ولكنه محدد على مهمة ووسائل مكافحة الإرهاب بجميع ابعادها. وكذلك يمكن الاستدلال على جدية وتصميم الدول الخليجية من السرعة التي تم من خلال تبني وتفعيل هذا النوع من التشريعات.

فبجانب حقيقة ان وجود هذا النوع من التشريعات المتخصصة للتعامل مع ظاهرة الإرهاب أصبح متطلبا قانونيا يستوجب من جميع أعضاء المجتمع الدولي الوفاء به . وذلك تلبية للمتطلبات التي فرضتها قرارات مجلس الأمن الدولي التي صدرت خلال السنوات القليلة الماضية . ومنها على وجه الخصوص القرارات رقم ١٢٦٧ ، ١٣٧٣ ، ١٥٤٠ . فإن هناك حقيقة ماثلة بجانب المتطلب الدولي وهي ان عدداً من هذه الدول ومواطنيها أصبح ضحية العمليات الإرهابية. لذا فإن حكومات عدد من الدول الخليجية استشعرت الضرورة للتحرك لحماية أمنها الوطني وسلامة مواطنيها . بجانب الرغبة في إظهار الجدية والتصميم على المساهمة في الجهود الدولية للتعامل مع هذا التهديد. مما أعطى الأولوية لهذه الجهود الوطنية لإصدار التشريعات وبشكل طارئ.

مما لا شك فيه أن الإرهاب والعمليات الإرهابية تمثل اليوم واحده من أبشع وأخطر الانتهاكات لحقوق الإنسان الأساسية وعلى رأسها حق ضمان حياة آمنة خالية من التهديد. في نفس الوقت لنا التزامات أخلاقية وقانونية في ضمان الحقوق الأساسية لمن يتهم بارتكاب جرائم الإرهاب لا تستطيع تجاوزها كأمة متحضرة. والمأزق هنا يتمثل بحقيقة ان الأبرياء من ضحايا الأعمال الإرهابية لهم حقوق على الدولة تتطلب قيام الدولة وأجهزتها